رابعاً : الليبرالية الإجتماعية : مفاهيم مستقبلية

أن طرح محاورة الليبرالية الإجتماعية أو أى محاورة أخرى فى مستقبل التاريخ ، لا تملك – إبتداءً – إلا الإقرار بحقائق مجتمعات عصرها :

١ – فهى مجتمعات تعيش حالة من اللايقين ، فالإنسان لم يعد يخلق المعرفة فقط.. ولكنه يخلق أيضاً المجهول[٣٧] ، وبالتالى فهى مجتمعات تشهد نهاية عصر الأيدلوچيات .

٢ – وهى مجتمعات تتحول فيها الأن – ومع التطور التكنولوچى – العملية الإنتاجية من عملية ثنائية الأطراف (العمل – رأس المال) ، إلى عملية متعددة الأطراف بضم العناصر التكنوقراطية كضلع إرتكاز فى مركز العملية .. وكفاعل خلاق وصانع قرار ، وهذه العناصر لا تنتمى بمعيار الثروة إلى الفئات العليا فى المجتمع .. ولا تنتمى بطبيعة الأداء إلى شريحة عمالية ، ولكنها تلحق بالطبقة الوسطى .. وعندئذ لا يعود الصراع الطبقى هو مركز الصراع الإجتماعى فى المجتمعات المعاصرة ولكنها تعرف – وسوف تعرف مستبقلاً – صراع من نوع أخر يدور مركزها حول محور الهوامش الإجتماعية .. هوامش يستقر فيها الفقر والأقليات والمرأة والطفل ... إلخ .

٣ – وهى مجتمعات تعانى من التوازن الهش .. فالتكنوقراط كقوة مركزية يتسمون بسرعة كبيرة نسبياً فى الحركة .. لأنهم الأسرع فى إبداع وتبنى الأفكار الجديدة ، وبالتالى فإن التوازن بينهم وبين الفئات الإجتماعية الأخرى فى المجتمع .. هو توازن قائم على تناسب السرعات ، وكشأن كل توازنات السرعة.. فهو توازن هش .

وبإيجاز .. فهى مجتمعات الأزمة ، والتى تضعنا وفى مستقبل التاريخ أمام أحد خيارين .. أما أن نقفز بأجنحة نيو–ليبرالية ونخلف وراءنا أشلاءً على الأرض ، أو أن نقبل بأن مستقبل التاريخ على الأرض وليس فى السماء وبالتالى فنحن فى حاجة إلى محاورة تستلهم الليبرالية فى إطارها الإجتماعى ، وهى محاورة تسلم بعلاقات السوق وبالآليات الرأسمالية ولكنها تتفهم أن الرأسمالية هى ظاهرة متطورة ، كما أنها محاورة تقر بإملاء الضرورة الذى يقضى بالحد من تضخم التكاليف .. وبتفاعل الصيرورة الذى يدفع فى إتجاه إستثمار ثورة انفجار المعلومات ، وهى محاورة لا تدعى لنفسها أنها قادرة على خلق مجتمعات بدون أزمة ، فوعيها الليبرالى يعترف بالأزمة كظاهرة بنيوية فى التاريخ وفى مستقبله ، ولكنها ترتب للخروج منها .. بأسرع وقت وبأقل تكلفة .

والسطر الأول فى إفتتاحية المحاورة يحمل سؤالين رئيسيين ، يترقبهما السطر الثانى فى إنتظار الإجابة .

١ – إذا كانت النيو–ليبرالية تنفى الدولة ، فما هو موقف الليبرالية الإجتماعية ؟

٢ – إذا كان الفرد هو وحدة التحليل الإجتماعى للنيو–ليبرالية ، فما هى وحدة التحليل الإجتماعى لليبرالية الإجتماعية ؟

١/٤ الدولة والكل الاجتماعي : ضلعا إرتكاز

الإجابة على السؤال الأول تأخذنا – أولاً – إلى التحفظ على تعريف الدولة بأنها حاصل جمع ثلاثة مفردات : الأرض والشعب والسلطة ، فلقد عرفت المجتمعات البدائية هذه المفردات ولكنها – على حد تعبير LAPIERE – لم تعرف الدولة[٣٨] ، وتدعونا – ثانياً – إلى إعادة تعريف الدولة بأنها أرض وشعب وسلطة .. بالإضافة إلى مشروع نحو مستقبل التاريخ ، ولعل ذلك يفسر ما كتبه BURDEAM قائلاً «أن الدولة هى فكرة»[٣٩] ، وهى فكرة .. لأنها مشروع نحو مستقبل التاريخ ، وبدون الدولة / المشروع .. يأتى المستقبل تعسفياً أو فوضوياً أو عبثياً .. ولكنه فى كل الأحوال خارج التاريخ ، ولعلى أضيف .. إننا إذا قبلنا بأن الحضارة هى قدرة المجتمع على السيطرة على الطبيعة المادية فى محيطه وعلى العلاقات الإجتماعية فى مجاله ، فإن العلم والدولة يحتلان قمة الفعل الحضارى ، ولأن الفعل الحضارى بطبيعته هو فعل تاريخى .. فإننا لن نستطيع أن نمسك بقمته مستقبلاً بدون دولة .. وهذه هى إجابة الليبرالية الإجتماعية على سؤال الدولة ويبقى إجابتها على سؤال وحدة التحليل الإجتماعى .

وحدة التحليل الإجتماعى لليبرالية الإجتماعية ليست الفرد .. بالمدلول النيوليبرالى للكلمة ، وليست الطبقة بالمدلول السسيولوچى للكلمة ، فالتطورات المعاصرة فى ظل اللايقين قد ساعدت على هدم بعض المفاهيم التحليلية التى ارتبط بها اليقين الإجتماعى – الأيدلوچى وأحدها مفهوم الطبقة ، فلم تعد هناك طبقة بروليتيارية ولكن شرائح عمالية تتفاوت فى مستوى مهاراتها الفنية وفى مدى نصيبها من الدخل ، ولم تعد هناك طبقة برجوازية رأس المال .. ولكن شرائح وسطى تتفاوت فى إمكاناتها المدخرة .. كماً وكيفاً ، ولأن محور الصراع فى المجتمعات المعاصرة لم يعد يتمركز حول الصراع الطبقى ولكن حول الهوامش الإجتماعية ، فإن وحدة التحليل الإجتماعى لليبرالية الاجتماعية تنسحب إلى «الكل الإجتماعى» وحول هذا الكل الإجتماعى تبقى ملاحظتين :

١ – إنه ليس «الكل الإجتماعى» الذى كان يؤمن به روبسبير والذى كان يفصل دائماً بين الفعل الاجتماعى والأفراد ويستبقيهم كمجرد كتائب من جنود مشاه طلباً للمعجزة ، فهو «كل» لا تستغرقه مقولات التعبئة الراديكالية .

٢ – إنه ليس «الكل الإجتماعى» الذى كان يؤمن به دانتون والذى كان يطابق بين الفعل الإجتماعى والأفراد فى نقطة إلتصاق تسقط على الفعل الإجتماعى كل

الخصوصيات البشرية للفرد .. القوة والضعف .. الجسارة والخوف .. الانتقام والتسامح ... إلخ ، فهو «كل» لا تتقمصه الدورات الشعورية .

ولكنه «كل إجتماعى» يحاول أن يحافظ على تجانس السرعات بين شرائحه الإجتماعية المختلفة ، وبالتالى على النسب الحرجة بين مكوناته ، وعندئذ فهو يبدو مخلصاً للمضمون الليبرالى وللمجتمع المدنى عندما يضع الطبقة الوسطى فى مركز التكوين ، فهى – ليبرالياً – الموضوع الحر فى الإنشاء الليبرالى ، وهى –إستراتيجياً– المحك الفارق بين إستهلاك الجهد لإدارة الصراعات الإجتماعية سلباً أو إدخار الجهد لإدارة التطور الإجتماعى إيجاباً .. فلقد كانت وسوف تبقى مستقبلاً الوسيط الحامل لفكرة التطور ، ولكن وتوافقاً مع مقولات سابقة صادرت مفهوم الطبقة كوحدة للتحليل ، فإن الطبقة الوسطى – بمجاز المصطلح – لن يتم التعريف بها من منظور سسيولوچى ولكن من منظور ثقافى ، وهو منظور سبق إليه هيجيل بعدسة عصره قائلاً «أن البرجوازى هو كل شخص مشغول بأمنه وبمصالحه الخاصة»[٤٠] ، ولكن عدسة الليبرالية الإجتماعى تقودنا إلى القول بأن كل فرد مشغول بتنمية نفسه كمواطن حر ولا يجد نفسه أسيراً للفقر ولديه دخل يفوق إستهلاكه الإجتماعى وتلهمه فكرة التطور .. هو فرد ينتمى إلى الطبقة الوسطى .

ووفقاً لهذا التعريف الثقافى .. فإن الشرائح العمالية المؤهلة والفنية سوف تضيف إلى رقعة الطبقة الوسطى وسوف تزداد الرقعة إتساعاً بنجاح سياسات مكافحة الفقر ، لتفترش الرقعة حوالى ٧٠ ٪ من المجتمع ، وهى نسبة تتطلع إليها الليبرالية الاجتماعية فى ظل شكل جديد للمجتمع يتجاوز مثال «الهرم» ويقترب فى المستقبل من مثال «المدار البيضاوى» .. وهو مثال يبدو أكثر توافقاً مع حدس إستراتيچى يبحث عن نسب حرجة للتكوين تأميناً لتناسب السرعات ، وهذا الكل الإجتماعى يطرح وفى محاورة الليبرالية الإجتماعية قضيتين :

١ – الفقر والسكان ، فالفقر يرتبط بالتهميش والذى يهدد الكل الإجتماعى بالإنشطار ، والسكان يرتبط عددهم بالحجم الحرج والذى فيما ورائه يبدو الكل الإجتماعى مرشحاً للترهل .

٢ – الفرد وحقوق الإنسان ، فالفرد من حقه أن يبحث عن موقعه فى «كل إجتماعى» يسلك كوحدة تحليل ، موقع لا يتحسس نقطة توازن لتسكين حقوقه كمواطن فحسب .. ولكن يخلق شروط حركة لتفعيل حقوقه كإنسان أيضاً .

٢/٤ الفقر والمجتمع المدنى: إعادة قراءة مالتس

الفقر يأتى على رأس جدول أعمال الليبرالية الإجتماعية ، ليس لأنه – فقط – هو أهم أشكال التهميش الإجتماعى الذى يهدد «الكل الإجتماعى» بالإنشطار ، ولكن لأنه – أيضاً – بمثابة إعتداء على المجتمع المدنى لأنه لا يسلب – فحسب – بعض أفراده حقوقهم الأساسية مثل حق الغذاء وحق العلاج ... إلخ ، ولكن لأنه يسلبهم – كذا – بعض حقوقهم المدنية ، ولقد كان – على سبيل المثال – الخبير الدولى اليسون ساتون شاهداً على استرقاق الفقراء فى معسكرات العمل فى البرازيل.. حيث تستلبهم السخرة فى كهوف مظلمة لإستخراج الفحم وفى مستنقعات الملاريا لتطهير الغابات .. وتحت قهر الاسترقاق يسلم بعضهم الروح ، وتحت قهر الفقر .. تبرز ظاهرة عمالة الأطفال والتى لا تقبل بها مفاهيم المجتمع المدنى[٤١] .

وليس هناك أدنى شك فى علاقة تربط الفقر والانفجار السكانى ، ولقد كان للنيوليبراليين موقفهم من العلاقة وحملوا الفقراء مسئولية فقرهم .. فهم لا يستجيبون لبرامج تنظيم الأسرة وليس لديهم الحماس الكافى لممارسة حقهم فى المتعة تحت شعار «أسرة أقل عدداً .. ومتعة أكثر إشباعاً» ، كما أنهم محايدون وغالباً غير مؤازرين لمفاهيم مدنية جديدة تعطى المرأة حقوقاً على جسدها وتشرع لها حق الإجهاض ... إلخ ، وبالتالى فهم – وليس الفقر – مسئولون عن الإنفجار السكانى ، والأخير بدوره مسئول عن فقرهم .

الإنفجار السكانى الذى يقود إلى الفقر هو أطروحة مفضلة لدى النيو – ليبراليين مثل KUZNETS[٤٢] ، ويحاولون أن يدللوا على هذه الفرضية .. نظرياً وإحصائياً ، نظرياً .. بإستعادة نظرية مالتس والتى يتعاملون معها كحتم ميكانيكى يتمخض آلياً عن الفقر عندما تختل النسبة بين السكان والموارد ، وبالتالى .. فإن السيطرة على معدلات النمو السكانى هى المدخل الموانى لحصار إحتمالات الفقر ، وإحصائياً .. بالاستشهاد بالبيانات المنشورة والتى تقرر أنه خلال النصف الثانى من القرن العشرين فإن الدول المتقدمة لم يتجاوز معدل النمو السكانى فيها حوالى ١,٣ ٪ ، بينما ارتفع إلى حوالى ٢,٤ ٪ فى الدول الفقيرة ، وهى إستشهادات صحيحة ، ولكن صحيح أيضاً أنها تمثل قاعدة للمنطق المقلوب ، فهى مجرد قرينة تأويل وليست شاهد عيان ، فإذا كان معدل النمو السكانى فى الدول المتقدمة هو حوالى ١,٣ ٪ ، فإن النسبة وحدها لا تكفى لاستخلاص حكم محايد ، لأنها لا تعطى مؤشراً لتوزيع معدل النمو الديمقوجرافى داخل الفئات الإجتماعية المختلفة ، فإذا احتكمنا إلى المنطوق البيولوجى / الاجتماعى .. فإن علينا أن نقبل بأن الفقر هو الذى يوفر الشروط المنشطة لإرتفاع معدل النمو السكانى حتى حدوده القصوى (٢,٨ ٪) ، ففى ظل الفقر يرتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى

حوالى ١٥٥ فى الألف ، وهى نسبة ضاغطة يستجيب لها الفقراء برفع عدد المواليد خلال العمر الإنجابى للمرأة .. بأمل أن يفلت بعضهم من مصيدرة الموت ، ولكن فى ظل الفئات الاجتماعية العليا والمتوسطة .. فإن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتراجع إلى حوالى ٤٠ فى الألف[٤٣] ولا يعود هناك - بالتالى - مبرراً لإستجابة رد الفعل المناوئ .

وفى ظل الفقر بعيداً عن غطاء الضمان الاجتماعى فإن كل حوافز الحراك الإجتماعى لدى الفقراء يتم إخصائها ، ولا يتبقى لهم إلا حسابات الجدوى الاقتصادية التى تحفزهم على إنجاب مزيد من الأطفال ، ثم الدفع بهم مبكراً إلى سواق العمل ، حيث تتدفق مضخة العائد بمتحصلات تتجاوز عبء التكلفة الحياتية لهؤلاء الأطفال ، فالطفل يتحول وفى دولاب الفقر إلى إستثمار مربح وأيضاً إلى صك إئتمان بضمانات المستقبل ، عندما يقترب الأباء من حافة الشيخوخة بدون مظلة واقية للتأمينات الاجتماعية ، ففى الدول الفقيرة تتقهقر نسبة التأمينات الإجتماعية إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٢,٢ ٪ ، بينما تقفز فى الدول المتقدمة إلى حوالى ١٠,٦ ٪[٤٤] .

وفى إطار الفقر تنتفى مقولة وقت الفراغ ، فالمقولة فى الأبجدية الإقتصادية - الاجتماعية للمجتمع المدنى تفترض وجود فائض دخل يمكن إعادة توجيهه للإنفاق على الخدمات الترفيهية وعلى الاستمتاع بالأشكال المتنوعة للخدمات الثقافية .. إلخ، وباختزال الجملة .. فإن وقت الفراغ هو مرادف إصطلاحى للتمتع بالحياة ، ولكن الفقراء ليست لهم حياة يتمتعون بها وبالتالى فهم لا يملكون وقت فراغ ، ولكنهم يملكون فراغ وقت يستقطب - كأى فراغ - مضاعفات التكاثر الكمى وإحداها مزيد من إنجاب الأطفال .

المنطوق الاجتماعى / البيولوچى يقودنا إلى القول بأن الفقر هو الذى يقود إلى الإنفجار السكانى ، وإعادة قراءة منطوق نظرية مالتس تقودنا إلى نفس النتيجة .. على الرغم من أنها الحيثية المرجعية التى يحتكم إليها الكثيرون للتدليل على الإتجاه المعاكس ، والحيثية تقول أن النظرية تفترض أن السكان يزدادون وفقاً لمتوالية هندسية (٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ...) ، بينما تزداد الموارد وفقاً لمتوالية حسابية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ...) وبمرور الوقت تختل - أكثر فأكثر - نسبة الموارد إلى عدد السكان لتفرز فى مداها ظاهرة الفقر ، وبالتالى فالإنفجار السكانى هو الذى يقود إلى الفقر .

ولكن .. فلنعاود قراءة نظرية مالتس ولنتوقف - إبتداءً - أمام الخصوصية التكوينية لمتواليات والتى لم يتوقف أمامها الكثيرون وتعاملوا معها وكأنها إتجاه عام قفزاً فوق تفاصيل التكوين ، وعندئذ يبرز أمامنا السؤال التالى :

لماذا اختار مالتس أن يضاعف متواليته الهندسية للسكان بالمضاعف العددى (٢)، لتأتى المتوالية هكذا : ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، .... ، ولم يضاعفها بأى مضاعف عددى آخر !

والإجابة تدعونا إلى البحث عن تضمينات تحليلية .. يمكـــن الكشف عنها بدءاً بمقدمـــات تقرر أن السكان يتضاعفون خلال عمر الجيل .. أى خلال ٢٥ عام ، وبالتالـــى فإن حـــدود المتوالـــية الهندسية لمالتس ترصد التضاعف خلال دورة زمنية تكتمل كل ٢٥ عام ، وبالتالى فإنه يمكن إعادة كتابة متوالية مالتس هكذا :

$$٢ ، ٢ (١ + هـ)^{٢٥} ، ٢ (١ + هـ)^{٥٠} ، ٢ (١ + هـ)^{٧٥} ، ....$$

حيث :

هـ = معدل النمو الديموجرافى السنوى

$$٢ (١ + هـ)^{٢٥} = ٤$$

$$٢ (١ + هـ)^{٥٠} = ٨$$

$$٢ (١ + هـ)^{٧٥} = ١٦$$

وبالتبعية فى هذه الحالة .. فإن معدل النمو الديموجرافى السنوى (هـ) يساوى ٢,٨ ٪ ، وهو تحديداً معدل نمو الفقراء .. أى أن مالتس افترض أن معدل نمو الفقراء هو معدل نمو السكان ، ثم صاغ مضاعف متواليته هكذا :

$$\text{مضاعف المتوالية} = (١ + ٢,٨ ٪)^{٢٥} = ٢٥$$

أى أن مالتس يقرر بنفسه وبالتضمين التحليلى لمتواليته الهندسية أن الفقر هو الذى يقود إلى الانفجار السكانى ، ولم يكن مالتس غائباً عن الوعى وهو يعادل بين معدل نمو الفقراء ومعدل نمو السكان ولكنه كان يستجيب لبعض الملاحظات الأمبيريقية فى عصره[٤٥] ، والتى تراجع فيها معدل النمو الديموجرافى للطبقات الثرية إلى حوالى الصفر ، وهذا يفسر ما قاله وليام بت رئيس وزراء بريطانيا أنذاك (١٧٩٦) «أن الرجل الذى يثرى بلاده بأطفال لصاحب حق فى نصيب من خيراتها» ، ثم يفسر - فيما بعد - القانون البريطانى الصادر فى عام ١٨٠٦ والذى يعفى الأسرة الثرية من جزء من الضريبة المستحقة إذا أنجبت طفلين أو أكثر ، وبتراجع معدل النمو الديموجرافى للطبقات الثرية إلى الصفر ، كان الفقراء - ولأنهم فقراء - هم المورد الأساسى لزيادة عدد السكان ، وهكذا كافئ مالتس بين معدل نموهم ومعدل نمو السكان .

ولو إفترضنا جدلاً أن مالتس احتكم إلى الإحصائيات فى عصره ، لجاءت متواليته الهندسية على نحو مخالف تماماً ، فالإحصائيات تقول أن معدل النمو السنوى للسكان فى أوروبا لم يتجاوز ٠,٩ ٪ فى الفترة ١٧٥٠ - ١٨٠٠ ، وبالتالى فإن مضاعف المتوالية الهندسية للسكان كان سيعادل حوالى ١,٢٥ [= (١ + ٠,٩)^{٢٥}] ، وعندئذ فإن حدود المتوالية كانت سوف تتابع هكذا :

٢ ، ٢,٥ ، ٣,١٣ ، ٣,٩ ، ٤,٩ ، ... إلخ ، بدلاً من ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ... إلخ .

الفقر - إذن - هو الذى يقود إلى الانفجار السكانى وليس العكس ، وإذا كان معدل النمو السكانى فى الدول النامية يفوقه فى الدول المتقدمة .. فلأن نسبة الفقراء فى الأخيرة أقل منها فى الأولى ، وبالتداعى .. فإن المدخل الإرشادى الذى يهتم برصد مؤشرات كثافة إستخدام وسائل تنظيم الأسرة ومؤشرات الإستجابة للتوعية الإعلامية ... إلخ ، أو المدخل المالتسى الجديد الذى يطالب بإقرار حق الإجهاض وحقوق المرأة على جسدها وحقها فى الحرية الجنسية ... إلخ ، لن يفيدا كثيراً فى الحد من الزيادة السكانية .. فالفقراء لن يهجروا سلوكهم الإنجابى إلا إذا تحرروا من آثار الفقر أو على الأقل أبصروا ضوءاً للأمل يصحبهم فى رفقة شعاعه .

ويبقى السؤال : أليس للفرد حق فى التحرر من الفقر ! ، والإجابة تقودنا إلى قضية الفرد وحقوق الإنسان فى إطار محاوره الليبرالية الإجتماعية .

٣/٤ الحرية وحقوق الإنسان : الفرد - المسئولية

حق التحرر من الفقر وحق الطفل فى الرعاية وعدم الدفع به مبكراً إلى سوق العمل ، لا يمكن تأصيلهما على غرار التأصيل الشائع لمجموعة الحقوق الاقتصادية والإجتماعية التى تضمنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، بإعتبار أن هذه الحقوق الإقتصادية والإجتماعية هى نتاج تاريخى لتطور العلاقات داخل المجتمع المدنى ، فحق العمل وحق الأجر العادل - هما على سبيل المثال - حقان للعامل ، ولكن يسبقهما حقه فى الإنضمام إلى إحدى النقابات العمالية أو المهنية ، وهذه النقابات بإعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدنى هى التى تدافع عن حق العمل وحق الأجر العادل للمرء بإعتباره عضواً فيها ، ولكن لا توجد مؤسسة مدنية تحمل الصفة الاعتبارية وتستقل بصلاحيات الدفاع عن حق الفرد فى التحرر من الفقر ، فلا توجد نقابة للفقراء ، على الرغم من وجود مؤسسات مدنية قد تمنح رعايتها للفقراء .. إلا

أنها لا تملك الصلاحيات التعاقدية للدفاع عنهم ، وما ينطبق على الفقراء .. ينطبق على الأطفال .. فهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة التى تتيح لهم تكوين نقابة للدفاع عن مصالحهم بصلاحيات تعاقدية .

عند هذه النقطة الفارقة .. فإن المجتمع المدنى فى مثاله الليبرالى – الإجتماعى، يعيد طرح القضية التى تفرعت بها تساؤلات حول الخطوط الفاصلة بين الحقوق السياسية والحقوق المدنية والحقوق المعنوية والحقوق الدستورية ، وصولاً إلى نقطة تماس بين حقوق المواطن وحقوق الإنسان .. فأين يقع بالضبط حق التحرر من الفقر وحق الطفل ! أن الليبرالية الإجتماعية تقبل بالطرح التالى :

١ – عندما ولد الإنسان .. ولد بحقوقه الطبيعية ولكنه لا يعيش وحده .. وإنما فى إطار إجتماعى .. يمنحه أو يسلبه حقوقاً إجتماعية .

٢ – ان كل جهد يُبشر بعالم أفضل يسعى دائماً إلى توسيع دائرة الحقوق الإجتماعية للإنسان حتى تتطابق مع دائرة حقوقه الطبيعية ، وهذا لا يعنى العودة إلى الطبيعة ولكن تحويل الطبيعة ذاتها إلى مقولة إجتماعية ، ومرة أخرى.. فلن يحصل الفرد على حقوقه الطبيعية إلا فى إطار إجتماعى .

٣ – ومن ثم .. فإنه لا يمكن فهم حقوق الإنسان إلا فى إطار صيرورة التطور الإجتماعى وبزخم الحركة نحو مستقبل التاريخ ، فالأمر يتجاوز إشكالية الماهية الأولى للطبيعة البشرية .. فلايهم إذا كانت ماهية خيره بالفطرة .. كما يقرر روسو أو ماهية شريرة بالفطرة كما يقرر هوبز ، فالماهية الأولى للطبيعة البشرية هى مجرد موضوع خارج التاريخ ، ولكن ما يهم إنها طبيعة تتسم بالوعى .. أى تتسم بالقدرة على تفسير المعطى الخارجى وإعادة تركيبه ، والتفسير وإعادة التركيب هما – بمدلولها – عملية إجتماعية جدلية تتضمن وتنتصر لفكرة الحرية فى سياق تاريخى .

مرة أخرى .. فإن توسيع دائرة الحقوق الإجتماعية لتتطابق مع دائرة الحقوق الطبيعية لا يعنى العودة إلى الطبيعة ولكنه يعنى الانتصار لفكرة الحرية فى التاريخ ، وعندئذ .. فإننا نستطيع أن نتواصل بالطرح التالى :

١ – أن الحقوق الطبيعية للفرد يمكن إختزالها فى مقولة .. أن الفرد يولد حراً ، وهى المقولة التى نطق بها عبقرية الإسلام عمر بن الخطاب قبل أن ينطق بها روسو .

٢ – أن يولد الفرد حراً .. فإن هذا يعنى أنه يولد وله الحق فى تنمية قدراته ثم التعبير عنها عند أقصى حدودها ، وهذا يعنى أن فكرة الحرية تضفى الشرعية الأخلاقية على الفوارق الفردية .. فهكذا خلقنا الله .

٣ – بهذا المعنى .. فإن فكرة الحرية لا تتحقق إلا فى مجتمع يسافر إلى مستقبل التاريخ ، ولا تستطيع أن تعبر عن نفسها فى مجتمع يهاجر إلى الطبيعة ، وبدلالة المعنى .. فإن طرزان كما عبرت عنه شخصيته السينمائية لم يكن فرداً حراً .. فصحيح أنه كان يملك القدرة على التعبير عن قدراته .. ولكنه لم يكن يملك القدرة علي تنمية قدراته ، وبدلالة المعنى – أيضاً – فإن الفرد يصبح مسئولاً عن تنمية قدراته وله الحق – وفى إطار الليبرالية الإجتماعية – أن يطالب بفرصة قائمة ولا أقول بفرصة متكافئة ، فالليبرالية الاجتماعية لا تطوف بوعد الفرصة المتكافئة فى ضوء التداعى التالى :

أ – أن الليبرالية الإجتماعية وهى تعتمد «الكل الاجتماعى» كوحدة تحليل .. وتسعى إلى تمدد رقعة الطبقة الوسطى بمفهومها الثقافى .. كمركز ثقل، فإنها تسلم بالتوازى لأن هذا «الكل» وطبقته الوسطى يتمايزان إلى شرائح إجتماعية متفاوتة الدخل .

ب – أن الليبرالية الإجتماعية لا تتجاهل حقائق خلفتها دولة الرفاهية الإجتماعية وإحداها حقيقة تتعلق بالتمايز النوعى فى الخدمات مثل التعليم والصحة ... إلخ ، وهى حقيقة عمقتها ثورة إنفجار المعلومات وبالذات فى مجال خدمات الإتصالات .

جـ – وعليه .. فإن الفرصة المتكافئة تعنى مساواة الأفراد أمام الخدمة الأكثر تميزاً .. وهى مساواة لا يدركها الإمكان وأن كان ينشدها التمنى ، ولكن الفرصة القائمة تعنى مساواة الأفراد أمام الخدمة الأقل تميزاً .. وهى مساواة يدركها الأمكان وتمثل إلتزاماً لليبرالبية الإجتماعية ، وبمثال التعليم .. فإن الحديث عن فرصة متكافئة يعنى حق كل الأطفال فى الإلتحاق بمدارس الخدمة المتميزة ، ولكن الفرصة القائمة تعنى حق كل الأطفال فى الإلتحاق – مجاناً – بمدارس أقل تميزاً ولكنها تقدم خدمة تعليمية مقبولة تسمح بتفعيل قدرة الطفل وتفتح له طريقاً لتنمية قدراته .

وفى إتصال الحديث .. فإن الفقر يصبح عائقاً على طريق الحرية .. لأنه يحرم الفرد من حقه فى فرصة قائمة ومن حقه فى تنمية قدراته ، واستلاب حقوق الطفل هو الآخر عائق على طريق الحرية .. لأنه يهدد مبكراً بإخصاء قدراته ، ومن ثم إن المجتمع المدنى – فى محاورة الليبرالية الإجتماعية – ينبغى تطويره فى إتجاه إحالة حق التحرر من الفقر وحقوق الطفل وحقوق أخرى إلى مسئوليات مدنية ، والتعامل معها كحقوق مدنية مكملة تلتزم بها الدولة وتساءل عنها ، وعلى سبيل المثال .. فعندما تقر الدولة بحق كل طفل فى فرصة مستحقة فى التعليم الإبتدائى مجاناً أو بمصروفات رمزية ، فإن عليها فى نفس الوقت .. أن تقر بحق المجتمع المدنى فى

تكوين جمعيات ومنظمات لمساءلة الوزير المسئول إذا لم يوفر هذه الفرصة المستحقة وتتعدد الأمثلة(*) .

هناك – إذن – مسئولية للدولة فى مكافحة الفقر والتهميش ، وهناك – أيضاً – مسئولية للمجتمع المدنى ، وهناك – كذا – مسئولية للفرد فى تنمية قدراته من خلال فرصة قائمة ، والمسئولية الأخيرة هى إحدى الخصوصيات الفارقة بين الرفاهية الإجتماعية والنيوليبرالية من ناحية ، والليبرالية الاجتماعة من ناحية أخرى ، فدولة الرفاهية الإجتماعية طوبت الفرد – الرغبة ، والنيوليبرالية تمثلت الفرد – المشروع(**) ، ولكن الليبرالية الاجتماعية تجسد الفرد – المسئولية ، فهو :

(١) الفرد الواعى بتنمية قدراته إستثماراً لفرصة قائمة يوفرها المجتمع والدولة .

(٢) الفرد القادر على تأجيل بعض رغباته والقبول بتمرحلها .

(٣) الفرد الراغب فى الإنتماء إلى مؤسسات المجتمع المدنى ، ومن ثم .. فإن جزءاً من وقت فراغه يكرس للعمل العام ، بدلاً من تكريسه كله لإستهلاك الخدمات الثقافية والترفيهية بغرض المتعة الشخصية .

هذا الفرد – المسئولية لن تعود المتعة على قمة سلم أولوياته إعتلاءً .. ولكنه الشعور بالأمان ، وهذا الشعور لا يمكن ترجمته فى محاورة الليبرالية الإجتماعية .. إلا بإعادة قراءة مفهوم الإستهلاك والإدخار عبر خلفية إجتماعية تساعدنا وفى متصل التماس على الوعى مجدداً بأن الليبرالية الإجتماعية تتحفظ على التعبئة الراديكالية للكل الإجتماعى ، كما تتحفظ أيضاً على الفقر السيكولوجى .. وليس على الفقر المطلق فقط .

٤/٤ الإستهلاك الإجتماعى : حد الإحتجاج

بادئ ذى بدء .. فلقد حفل الفكر الاقتصادى بظاهرة المقابلة الثنائية بين المفاهيم (العرض والطلب ، رأس المال والعمل ، ... إلخ) ، وإحدى هذه الثنائيات قابلت بين الاستهلاك والإدخار .. عند حدى تقدير :

١ – حد التقدير الأول قابل بين إستهلاك الكفاف والفائض الاقتصادى ، واستهلاك الكفاف هو ذلك الاستهلاك الذى يفى بالإحتياجات الأساسية للفرد .. بما يؤمن تجدد قواه الإنتاجية والتناسلية ، وهذا الاستهلاك هو القيمة المخصومة فى حساب الفائض الإقتصادى وفقاً للعلاقة التالية :

(*) من المفهوم ضمناً أن الوزير المسئول يبقى مسؤلاً أمام البرلمان فى الديمقراطيات الليبرالية ، ولكن لأن الوزير ينتمى – حزبياً – إلى الأغلبية البرلمانية من جهة ، ولأن المساءلة فيما يمكن وصفه بالحقوق المدنية المكملة هى – بطبيعتها – سوف تكون مساءلة تقديرية تخلص فى أفضل الأحوال إلى التصويت بطرح الثقة دون إلزام بإجراءات محددة ، فإن هذه المنظمات قد تمثل يقظة مدنية مساندة للسلطة التشريعية ، ولكنها لا تمثل على الإطلاق سلطة موازية لها .

(**) الفرد – الرغبة يظل كامناً فى الفرد – المشروع ، لأنه قد يستسلم – بوعى أو بدون وعى – لأنانية الرغبة .

الفائض الإقتصادى = الدخل السلعى - استهلاك الكفاف للعمالة فى القطاعات السلعية

ولقد إهتمت المدرسة الإشتراكية الكلاسيكية بهذا الحد التقديرى ، وكانت فى تصوراتها تفترض .. إنه إذا كان إستهلاك الكفاف هو أدنى إستهلاك محتمل ، فإن الفائض الاقتصادى يتحول - بالتالى - إلى أقصى إدخار ممكن وقابل للتحقيق .

٢ - وجاء حد التقدير الثانى ليقابل بين الاستهلاك الجارى والإدخار الجارى ، والاستهلاك الجارى هو تعبير عن الخيارات الذاتية للأفراد وفقاً لقاعدة الفرد - الرغبة ، وهو يقود فى محصلته الأخيرة إلى حساب الإدخار الجارى ، على النحو التالى :

الإدخار الجارى = الدخل القومى - الإستهلاك الجارى

ولقد كانت المدرسة الليبرالية (ومن بعدها المدرسة النيو - ليبرالية) أكثر إنشغالاً بهذا الحد التقديرى ، وكان منطقها يتعامل مع القيم الفعلية لا مع القيم المحتملة للإستهلاك والإدخار ، فالإستهلاك الجارى هو قيمة فعلية للإستهلاك النهائى ، والإدخار الجارى هو قيمة فعلية للإدخار المحقق .

وبمداخلة الزاوية .. فإن حدى التقدير السابقين لا يفسحا مجالاً رحباً لقراءة المتغيرات الإقتصادية - الإجتماعية ، ولا يساهما - بالتالى - فى بناء سياسة إقتصادية وإجتماعية .. واقعية وفاعلة فى إطار الليبرالية الإجتماعية ، ولعلنا نلاحظ :

١ - أن إستهلاك الكفاف هو قيد جبرى يختزل الحركة الإجتماعية كلها فى سلوك القبيلة البدائية التى لا تستهلك إلا ما يؤمن حاجاتها الأساسية ويهمل تماماً الواقع الإجتماعى المعاصر الذى يكشف عن تمايز المجتمع إلى شرائح إجتماعية مختلفة تتفاوت فى حصتها من الدخل .

٢ - أن الانفاق الإستهلاكى الجارى هو رقم أصم لا يفصح عن نسب داخلية ، وبالتالى فهو لا يفى بالإجابة على سؤال مثل : هل الانفاق الاستهلاكى قابل للإنخفاض .. وإلى أى حد ؟ أم أنه مرشح للزيادة .. وإلى أى مدى ؟

وبالتالى .. فإننا نطرح مدخلاً جديداً للمقابلة بين ثنائية الإستهلاك والإدخار ، مدخل أكثر إتساقاً مع مفاهيم الليبرالية الاجتماعية التى تتعامل مع الفرد كقيمة إجتماعية .. فهو حر فى خياراته ولكنها محكومة بإطار إجتماعى ، وهذا المدخل يقترح مفهومين بديلين :

أ - الاستهلاك الإجتماعى[٤٦] فى مقابل إستهلاك الكفاف والاستهلاك الجارى ، وهذا الإستهلاك الإجتماعى وبإجتهاد التعريف هو المعادل للإنفاق الاستهلاكى

الذى يؤمن المرء ضد الإحساس بالدونية الإجتماعية ، فعلى سبيل المثال .. فإن نوعاً من الملابس قد يشبع حاجة المرء إلى الدفء ولكنه إذا إرتداه قد يستشعر دونية إجتماعية فى وسطه الإجتماعى .. وتتعدد الأمثلة ، وإذا قبلنا بإجتهاد التعريف فإن مضمونه يحيل الاستهلاك الإجتماعى إلى رقم نسبى .. لأن قيمته تختلف من شريحة إجتماعية إلى أخرى .

ب - الإدخار الاحتمالى فى مقابل الفائض الإقتصادى والإدخار الجارى ، وهذا الادخار الاحتمالى يعين الحد الأقصى للطاقة الادخارية فى المجتمع ، ويمكن تقديره هكذا :

الإدخار الإحتمالى = الدخل القومى - (متوسط الإستهلاك الإجتماعى للفرد) (عدد السكان)

ووفقاً لهذين المفهومين ، فإنه يمكن بناء الإستدلالات التالية :

١ - أن الإدخار الفعلى ليس دالة للدخل .. كما تفترض النظرية الكينزية ، ولكنه دالة للفرق بين الدخل والاستهلاك الاجتماعى .

٢ - ان الفرق بين الدخل والاستهلاك الاجتماعى يقبل بالتوجيه إلى أحد مسارين: الإدخار أو الاستهلاك الكمالى (أى الاستهلاك الذى يفوق الاستهلاك الإجتماعى) .

٣ - أن الليبرالية الإجتماعية سوف تستطيع إدارة سياساتها فى مساحة إستكشافية أمنة ، لأنه بتعيين حدود الاستهلاك الإجتماعى .. فإنها لن تتورط فى سياسات تقشف تقود إلى مضاعفات الاحتجاج الاجتماعى الحاد .. عندما ينخفض دخل الفرد عن مستوى إستهلاكه الاجتماعى، وهى ملاحظة تسوغ -مجدداً- التحفظ الليبرالى الإجتماعى على التعبئة الراديكالية للكل الاجتماعى.

ومن المفهوم ضمناً أن الفرد - المسئولية سوف يكون أكثر إنحيازاً للإدخار مقارنة بالإستهلاك الكمالى ، فالإدخار سوف يعمق لديه الشعور بالأمان وسوف يجعله مؤمناً ضد وضعية الفقر السيكولوچى وهو إحساس يصيب المرء عندما يتعادل دخله مع إستهلاكه الاجتماعى .. بينما لا يملك مدخرات تمنحه ضماناً وقائياً ضد الهبوط إلى شريحة إجتماعية أدنى فى حالة إنخفاض دخله دون مستوى إستهلاكه الإجتماعى ، وكلما ابتعد المرء عن حافة الفقر السيكولوچى .. كلما تعمق لديه الشعور بالأمان وبدأ أكثر إستعداداً لاستهلاك جزء من وقت فراغه فى العمل العام والذى سوف ينتزع له إعتراف الأخرين .. وهو إعتراف يصفه KOJEV بأنه أعمق وأهم التطلعات البشرية[٤٧] .